الانتخابات وأثارها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

يوسف سالم عبدالعالي إمطير

الملخص:

تعتبر مسألة بناء الدولة من بين المسائل المعقدة في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي لأفتقاد البلاد لمؤسسات تتكفل بإدارة المرحلة الانتقالية بطريقة سلسلة وأكثر فعالية على جميع الأجهزة، لقد تمثلت المراحل الانتقالية بداية من المؤتمر الوطني العام المنتخب في ٢٠١٢ ثم مجلس النواب المنتخب فى ٢٠١٤اخفاقاً في تحقيق انتقال سلس للسلطة مع صعوبة تجسيد الخطة الانتقالية التي رسموها رغم تعاقب الحكومات الانتقالية وهذا بفعل الصدمات المباشرة بين الفرقاء الليبيين نظراً للتنافس بين ممثلي المجالس الانتقالية على أساس المصالح الضيقة المستندة على الانتماء القبلي والمناطقى، وتعود أسباب تعطل عملية التحول الديمقراطي في ليبيا إلى التحديات الداخلية والخارجية وهى من أبرز التحديات التي من شأنها التأثير في مرحلة التحول.

Abstract:

The issue of state building is among the complex issues in the post-Gaddafi regime's fall due to the country's lack of institutions to take care of managing the transitional phase in a smooth and more effective manner across all agencies. The transitional stages starting from the General National Congress elected in 2012 and then the elected Parliament in 2014 were a failure to achieve A smooth transition of power with the difficulty of embodying the transitional plan that they drew despite the succession of transitional governments, and this is due to direct shocks between the Libyan parties due to the competition between representatives

of the transitional councils on the basis of narrow interests based on tribal and regional affiliation. One of the main challenges that will affect the transformation phase.

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تمر ليبيا اليوم بمرحلة حاسمة ومفصلية في تاريخها فبعد أن تجاوزت بفعل الثورة، مرحلة المعركة المسلحة التي أفضت إلى انهيار نظام حكم القذافي، وانتصار إرادة الشعب في التغيير، ها هي الآن تعيش واقعا جديدا مفعما بالآمال والتطلعات الثورية، من أجل مستقبل زاهر طالما حلم به الليبيون وتمنوه لقد قدم الشعب الليبي ثمنا غاليا من اجل الوصول إلى هذه المرحلة الحاسمة، ودفع في سبيل ذلك أرواح ودماء الكثير من أبنائه البررة، الذين هبوا يدافعون بجسارة على كرامة وعزة الوطن لقد روى الليبيون شجرة انعتاقهم وتحررهم بدمائهم الزكية، وتدافعوا إلى ميادين القتال شبابًا وكهولاً ديدنهم في ذلك التحرر من ربقة الاستبداد والتهميش، التي فرضها عليهم نظام حكم جائر، اتخذ من القمع والإرهاب المادي والمعنوي، سبيلا لقهر إرادة هذا الشعب، وتكبيل تطلعاته في الحرية والعدالة الاجتماعية. انه بقدر ما يحمله الشعب الليبي من آمال وتطلعات إلى مستقبل مشرق بعد عقود من المعاناة والصبر، اختتمت بثورة شعبية عارمة، أجبرها واقع الحال أن تكون مسلحة بقدر كل تلك الآمال والتطلعات، فإن حجم التحديات والعراقيل سيكون بلا شك كبيرًا ومتسعًا خصوصًا فيما يتعلق بالتحول المنشود إلى دولة الديمقراطية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في القدرة على اكتشاف وتحليل أهم التحديات والعقبات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في ليبيا والآلية التي تعاملت بها القوى السياسية الليبية.

وفي ضوء الأدراك السابق والمتعلق بطبيعة مشكلة الدراسة وتشعباتها وتعقيداتها الداخلية والخارجية يطرح الباحث السؤال الرئيسي التالي:

ما هى طبيعة التجربة الليبية في عملية التحول الديمقراطي؟ وما هى التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت عملية هذا التحول؟

فرضية الدراسة:

كلما كانت هناك تنشئة اجتماعية وسياسية عند الأفراد كلما كان هناك نتائج إيجابية في الوصول الى الديمقراطية الحقيقية.

منهج الدراسة:

باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة وتتضمن قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة البحث واختبار الفرضية من أجل الوصول الى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة حيث تم الاعتماد على المناهج الآتية:

١- **المنهج التاريخي:** الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، فلا يمكن فهم عملية التحول الديمقراطي، دون الرجوع الى الامتدادات والخلفيات التاريخية وهو ما سيمكننا من وصف الحاضر وتفسيره للوصول الى الحقائق.

٢- **منهج دراسة الحالة:**اعتمدنا في هذه الدراسة على هذا المنهج باعتبار أننا سنتناول عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى محاولة فهم لعملية التحول الديمقراطي وترسيخه وذلك عن طريق:

١- تسليط الضوء على بعض المفاهيم التي تؤهل لعملية التحول الديمقراطي، وذلك من خلال التعريف بمفهوم التحول الديمقراطي ورصد الأسباب التي تؤدي اليه وتحليلها.

٢- فهم تجربة الانتخابات والتحول الديمقراطي في ليبيا ولتبيان أثر الانتخابات في نجاح أو إعاقة عملية التحول الديمقراطي.

٣- التعرف على البيئة السياسية والتشريعية والأمنية والاجرائية المحيطة بالانتخابات التي جرت في ليبيا.

أهمية الدراسة:

١ـ الأهمية العلمية:تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تسهم في توفير مرجع للمهتمين للاطلاع على تجربة التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة١٧ فبراير ٢٠١١ وعلى أهم المعوقات التي واجهت التحول الديمقراطي.

٢ـ الأهمية العملية:تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها تتناول الثورة الليبية التي أطاحت بالنظام السابق وعطفًا على ما شهدته ليبيا من صراعات وحروب وتجاذبات في سياسته الداخلية وتأثيراتها الإقليمية والدولية.

مصطلحات الدراسة:

١ـ مفهوم التحول الديمقراطي:

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت بال الكثيرين من الباحثين السياسيين فكل الفاعلين السياسيين يعلقون آمالاً واعدة على مرحلة التغيير في المنطقة العربية(١).

فالديمقراطية أهمية تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما أضحت مطلبًا من بين المطالب الاجتماعية الأولى، بل من الضرورات والاحتياجات الأولى التي أصبح الفرد في حاجة ماسة إليها(٢).

فالتحول الديمقراطي هو عملية الانتقال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية والتخلص من نظم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم والعمل على إيجاد نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين الأفراد والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم في وضع التشريعات(٣).

٢ـ الثقافة الديمقراطية:

أجمع الباحثون على أن الثقافة الديمقراطية هي سلوك جماعي يحتاج إلى ركيزة واسعة من المواطنين الواعين لأمورهم ويريدون العيش بحرية وعلنية دون خوف من سلطة تهددهم بشكل اعتباطي، لذا من الضروري أن يقبل الجميع بالديمقراطية كقاعدة أساسية لحل الصراعات بشكل سلمي عن طريق الحوار العقلاني المهذب، بعيدًا عن العصبية والسلطوية رغم كل الخلافات الممكنة والطبيعية في عالمنا الإنساني(٤).

ويؤكد جورج طرابيشي أن الديمقراطية قبل أن تكون آلية للحكم فهي ثقافة وبدون ثقافة الديمقراطية تكف الآلية الديمقراطية عن أن تكون ترياقاً لمرض السلطة لتغدو حاملة هي نفسها لسم الطغيان.

والمجتمع الذي لا يمارس الديمقراطية لا يمكن له بأي حال من الأحوال أن يتعلمها فهي كالسباحة لا يمكن إتقانها دون ممارستها وهناك حقيقة لابد من تفهمها وهي أن الديمقراطية خيار مجتمعي يرتبط بوعي الناس للطريقة التي يواجهون بها همومهم ومشاكلهم وصراعاتهم وهي مجموعة قيم وقواعد لابد من الالتزام بها، ومن هذه القيم احترام الرأي والرأي الآخر وقيم رفض العنف، وقيم القبول بالتداول السلمي للسلطة، وقيم احترام المصلحة العامة.

مصادر جمع المعلومات:

١ـ **المصادر الأولية:** وهى تشمل القوانين والوثائق الصادرة عن الدوائر الرسمية.

٢ـ **المصادر الثانوية:** وهى تشمل الكتب والمقالات والمنشورات المتعلقة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

ـ **الحد الزماني:** تتحدد حدود البحث الزمنية في الدراسة خلال الفترة الزمنية من فبراير ٢٠١١ الى أبريل ٢٠١٤.

ـ **الحد المكاني:** تمثلت حدود البحث المكانية للدراسة في ليبيا الواقعة شمال أفريقيا.

الدراسات السابقة:

١ـ **دراسة محمد زاهى المغيربي (١٩٩٥) [٥].**

بعنوان: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا.

حيث قامت هذه الدراسة بالإجابة على تساؤل رئيسي هو: ما العوامل والمتغيرات المؤثرة في تطور المجتمع المدني ومنظماته في ليبيا سلباً أو إيجابياً؟ لقد أثبتت نتائج الدراسة أنه توجد بعض العوامل الاجتماعية والسياسية المعرقلة لتطور منظمات المجتمع المدني في ليبيا، ففي الجانب الاجتماعي تتناقض الاتجاهات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الليبي مع فكرة ومفهوم ومضمون المجتمع المدني، أما

في الجانب السياسي فتمثل الأيديولوجية السياسية الليبية عاملاً معرقلاً لتطور منظمات غير الحكومية المستقلة.

٢- **دراسة عبد الإله بلقزيز (٢٠٠٠)** [٦].

بعنوان: الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات.

حيث يقدم الباحث مدخلاً نظرياً في معنى الانتقال الديمقراطي وشروطه ويعتقد ضرورة قيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة والمعارضة على السواء، تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وعلاقات السلطة داخل المجتمع وتعبر الثقافة السياسية عن نفسها من خلال جنوحها إلى تصور عملية الصراع السياسي بوصفها منافسة اجتماعية سلمية، ثم من خلال إعلانها مبادئ التوافق والتراضي قاعدةً للصراع السياسي بين أطراف الحقل السياسي وبين السلطة والمعارضة على نحو خاص، وبهذا تكون الثقافة السياسية التي تفرضها استراتيجية الانتقال الديمقراطي هي الثقافة التي تحل مشكلة النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي، وتحل مشكلة التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل، وهو ما يمنح الثقافة السياسية صفة الجدية.

٣- **دراسة مصطفى عبد الله خشيم (٢٠١٣)** [٧].

بعنوان: تأثيرات التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة.

ركزت هذه الدراسة على مدى تغير وتشكيل الثقافة السياسية بعد إحداث ١٧ فبراير في إطار ليبيا الجديدة وأوجه التغير والتكيف التي شهدتها الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة واعتمدت الدراسة على عينة تضم شباباً من بعض المدن الواقعة على ساحل غرب ليبيا، واعتمدت الدراسة على ثلاث مستويات لتحليل تأثير عملية التحول الديمقراطي على الثقافة السياسية لثوار ١٧ فبراير وهي على مستوى النظام السياسي، العملية السياسية، والسياسات العامة، وخلصت الدراسة إلى أن السلطة السياسية في ليبيا متمثلة في المجلس الانتقالي تحظى بتأييد معظم أفراد العينة هذه على مستوى النظام السياسي، أما النتائج على مستوى العملية السياسية فيلاحظ رفض الثقافة السياسية الرعوية الداعية إلى السلبية أما النتائج على مستوى السياسات العامة فهي تشير إلى أهمية نزع السلاح وتحقيق الأمن والاستقرار.

٤- دراسة محمد صالح شطيب (٢٠١٣) [٨].

أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية ترى هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين عدم الاستقرار السياسي والمطالب السياسية، إذ أن عدم الاستقرار السياسي يزيد بزيادة المطالب السياسية، وعدم قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة، كذلك ترى هذه الدراسة أن التغير الاجتماعي لا يكون ثورياً إلا إذ فجر صرعات فكرية واجتماعية تضرب المجتمع لمدة من الزمن قبل أن يحقق استقراره وخلص الباحث إلى أن الاهتمام بتطبيق الديمقراطية في النظم المستبدة مسألة مهمة للإصلاح.

الفصل الأول: أنماط التحول الديمقراطي في ليبيا

المقدمة:

لقد أصبح هناك ضرورة إلى تكثيف جهود البحث عن آليات التحول الديمقراطي، وبخاصة بعد تنامي ظاهرة الثورات في دول الربيع العربي كأسلوب لإزاحة الأنظمة الاستبدادية وإحلال نظم ديمقراطية محلها عبر انتخابات حرة ونزيهة، تتيح للمواطنين اختيار حكامهم.

ويشير مفهوم التحول الديمقراطي بصفة عامة إلى عملية الانتقال من صيغة حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي، وهي عملية معقدة وتستغرق عادة فترة من الزمن قد تطول أو تقصر حسب علاقات القوى في المجتمع، وإن نجاح القوى الديمقراطية في اجتياز مرحلة التحول الديمقراطي يتوقف على قدرتها على الوصول في النهاية إلى ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحقق تداول الحكم بين مختلف القوى السياسية، وعليه تكتسب الانتخابات أهمية خاصة في المراحل الانتقالية، لأنها تساهم بدور أساسي في تعزيز عملية التحول الديمقراطي إذا ما توافرت فيها شروط النزاهة، وكانت إطاراً لتحقيق الإرادة الشعبية.

وسيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: انتخابات المؤتمر الوطني .

المبحث الثاني: انتخابات مجلس النواب.

المبحث الأول: انتخابات المؤتمر الوطني العام:

تعد من أهم مهام المجلس الوطني الانتقالي الإعداد لانتخاب المؤتمر الوطني العام، وإن كان المناخ السياسي لم يتضح بعد لإتمام العملية السياسية، إلا أن المجلس حاول الإيفاء بالتزاماته تجاه الشعب الليبي، وأن يكون صاحب المبادرة في تصوير الثورة على أنها تحمل المعاني السياسية لحرية الإنسان وكرامته في ظل نظام حكم قائم على العدالة والمساواة والتعددية والتداول السلمي على السلطة لأجل الوصول إلى الحكم الديمقراطي.

أولاً: آلية انتخابات المؤتمر الوطني:[٩]

حدد المجلس الوطني الانتقالي ضمن الإعلان الدستوري خارطة الطريق التي من خلالها تتم عملية الانتقال الديمقراطي، ففي المادة ٣٠ من الإعلان الدستوري فإن برنامج الانتقال إلى الديمقراطية سيكون وفق الآتي:

١) انتخاب المؤتمر الوطني العام من خلال مائتين وأربعين يوماً من إعلان التحرير.
٢) يتكون المؤتمر الوطني العام من مائتي عضو منتجب.
٣) يحل المجلس الوطني الانتقالى المؤقت في أول انعقاد المؤتمر الوطني العام، ويتم انتخاب رئيس المؤتمر الوطني العام ونائبه بالاقتراع السري المباشر بالأغلبية السرية.
٤) يقوم المؤتمر الوطني العام في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من أول اجتماع له بالآتي:

أ- تعيين رئيس للوزراء ويقوم بدوره باقتراح أسماء أعضاء حكومته على أن يحضروا جميعاً بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة أعمالهم.
ب- اختيار هيئة تأسيسيه لصياغة دستور البلاد وتسمى الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور على أن تنتهي من تقديم مشروع الدستور للمؤتمر في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من انعقاد اجتماع الأول.
ج- اعتماد مشروع الدستور من قبل المؤتمر الوطني العام ويطرح للاستفتاء عليه بـ (نعم) أو (لا)، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماده من قبل المؤتمر.
د- يصدر المؤتمر الوطني العام قانون الانتخابات العامة وفقاً للدستور خلال ثلاثين يوماً.

ه- تجرى الانتخابات العامة خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ صدور القوانين المنظمة لذلك، ويشرف المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة على إعداد كل متطلبات العملية الانتخابية بصورة ديمقراطية شفافة.
و- تتولى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إجراء الانتخابات العامة تحت إشراف القضاء الوطني، ومراقبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.
ز- يصادق المؤتمر الوطني العام على النتائج ويعلنها وتدعي السلطة التشريعية للانعقاد في مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً، وفي أول جلسة لها يتم حل المؤتمر الوطني العام وتقوم السلطة التشريعية بأداء مهامها(١٠).

ثانياً: خطوات انتخاب المؤتمر الوطني العام:

الانتخابات عملية سياسية يتم إجراؤها وفق إطار التنظيم القانوني لها، فالدول الديمقراطية هى حريصة على إحاطة العملية الانتخابية بتشريعات وتفرض عقوبات على من يخالفها، وذلك من أجل ضمان سلامة ونجاح العملية الانتخابية بالشكل القانوني الصحيح.

وبناءً على ذلك صدر عن المجلس الوطني الانتقالى بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٨ القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام وهذا القانون يدور محور اهتمامه حول تنظيم عملية انتخاب المؤتمر الوطني من حيث الشكل والمضمون، فلقد تم تناول العديد من المواضيع التي تعد محل اتفاق على مستوى النظم الديمقراطية في العالم المعاصر، فيما يتعلق بالآتي(١١):

أ- طبيعة النظام الانتخابي المتوازي.
ب- شروط ممارسة حق الانتخاب والترشح للبرلمان.
ج- ضوابط وآليات الرعايا الانتخابية.
د- تحديد إجراءات عملية الاقتراع والفرز والعد في محطات ومراكز الاقتراع.
ه- تحديد البعد الزمني والإجرائي للطعون.
و- تحديد الجرائم الانتخابية والعقوبات المرتبطة بها.
ز- مراقبة العملية الانتخابية على المستويين الداخلي والخارجي.

- **تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية[١٢].**

جاء فى المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٢ بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام بأنه تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية وفقاً لمعياري السكان والمساحة الجغرافية وبناءً على ذلك فقد تم تقسيم ليبيا إلى دوائر انتخابية وفقاً للقانون رقم ١٤/ ٢٠١٢ بشأن تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخاب المؤتمر الوطني العام، حيث ورد في هذا القانون أن تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية رئيسية وأخرى فرعية وعلى المفوضية تنفيذ هذا القانون.

وكان عدد الدوائر الانتخابية ١٣ دائرة رئيسية وعدد ٧٣ دائرة انتخابية فرعية وقد اعتمد هذا التقسيم على الإحصاء السكاني في ليبيا عام ٢٠٠٦م الذي يشير إلى مجموعة سكانية تبلغ قرابة ٥.٦١ مليون نسمة وبناءً على ذلك تم توزيع مقاعد المؤتمر الوطني العام على أساس عدد السكان الذي سمح بتمثيل أكبر لغرب البلاد (طرابلس) بـ ١٠٠ مقعد، الشرق (برقة) ٦٠ مقعد والجنوب (فزان) ٤٠ مقعد تقسم على ١٣ دائرة انتخابية.

المبحث الثاني: انتخابات مجلس النواب

تأسس مجلس النواب كتطبيق لمقترحات لجنة قانونية عرفت باسم لجنة فبراير، قدمت إلى المؤتمر الوطني العام الذي انتهت ولايته الدستورية من دون تحقيق النتائج التي يفترض به تحقيقها، حيث تركزت اللجنة على هدفين أساسيين للمرحلة الانتقالية الثالثة، وهي انتخاب مجلس النواب بالطريقة المباشرة من الشعب وانتخاب رئيس الدولة بطريقة الاقتراع المباشر من الشعب، إلا أن المؤتمر الوطني العام وافق على الفقرة الأولى من المقترح ورفض البث في اختيار رئيس البلاد بطريقة الانتخابات المباشرة، وقد تضمن المقترح خارطة طريق للمرحلة الانتقالية الثالثة تستند على القناعات الأساسية التالية[١٣]:

أ- إن ولاية المؤتمر الوطني العام تنتهي في ٧ فبراير ٢٠١٤.

ب- عدم تمكن الهيئة التاسيسية التي ستصوغ الدستور الدائم للبلاد من اتمام مهامها.

ج- إن الوقت المتبقي حتى التاريخ الراجح لنهاية ولاية المؤتمر الوطني العام لا تكفى لإنجاز ما لم ينجز من استحقاقات وهي:

١) معالجة المسألة الأمنية وبناء الجيش والشرطة.
٢) إنهاء ظاهرة انتشار السلاح خارج نطاق مؤسسات الدولة الرسمية.
٣) توفير البيئة الملائمة للتحاور حول مضمون وملامح الدستور الدائم للبلاد وهذا يعني أننا ما زلنا بحاجة إلى مرحلة انتقالية ثالثة تعيد ترتيب أولويات البلاد.

جرت الانتخابات في ٢٥ يونيو ٢٠١٤ وقد بلغ عدد المسجلين نحو ١.٥ مليون ناخب وتميز الوضع الأمني بالتردي والعنف المنتشر في جميع أنحاء البلاد وأبرزت نتائج الانتخابات تراجع الإسلاميين، وخاصة حزب العدالة والبناء، في المقابل استطاعت التيارات المدنية والفيدرالية والقومية الهيمنة على مجلس النواب، وانطلاقاً من هذه النتائج شهدت الساحة السياسية الليبية عدة تحولات منذ انتخاب مجلس النواب أبرزها[١٤].

١) تغيير مقر مجلس النواب من مدينة بنغازي المقر الرئيسي لمجلس النواب إلى مدينة طبرق شرق البلاد لإتمام إجراءات التسليم والاستلام وذلك لانتشار الإرهاب في المدينة.
٢) إصدار الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في طرابلس قراراً بحل مجلس النواب، في نوفمبر ٢٠١٤، وذلك لعدم صحة إجراءات تسليم واستلام السلطة في طبرق، وانعقاده خارج مدينة بنغازي، كذلك قررت الدائرة الدستورية في المحكمة العليا عدم صحة كل ما له علاقة بإجراءات لجنة فبراير مما فيه انتخاب مجلس النواب، وبذلك أصبح البرلمان بحكم العدم.
٣) أقر المؤتمر الوطني العام في طرابلس يوم ٢٥ أغسطس ٢٠١٤، تشكيل حكومة إنقاذ وطني بقيادة عمر الحاسى.
٤) موافقة مجلس النواب في طبرق على التشكيلة الوزارية التي قدمها عبد الله الثنى في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤، التي بدأت تمارس مهامها من مدينة البيضاء شرق بنغازي، أدت كل هذه العوامل إلى انقسام البلاد إلى التالي[١٥]:

١- برلمانين، الأول منتخب ويحظى بدعم واعتراف دولي، وهو مجلس النواب في طبرق والثاني منتهي الولاية موجود في العاصمة طرابلس وغير معترف به دولياً.
٢- حكومتين، تسيطر إحداهما من خلال مؤيديها على مساحات شاسعة غرب ليبيا وتهيمن على مراكز القرار السيادي والمالي للدولة ومدعومة من أطراف إقليمية وأخرى في الشرق بعيدة جغرافياً عن الإدارات المهمة للدولة الليبية وقراراتها لا تلقى على الأرض لتنفيذها منبثقة عن مجلس النواب في طبرق وقد نالت اعترافاً دولياً وإقليمياً.

فلم تنجح انتخابات مجلس النواب وإعلان نتائجها يوم ٢٠ يوليو ٢٠١٤، في إنهاء الصراع الأيديولوجي بين التيار العلماني والتيار الإسلامي الذي كان قائماً داخل المؤتمر الوطني العام فقد ظلت الأزمة الدستورية محتدمة، وتحولت إلى صراع مسلح يقترب من الحرب الأهلية وذلك على خلفية انعقاد مجلس النواب في طبرق دون تسليم رسمي في المؤتمر الوطني العام، وبرز الصراع بوجه أكثر وضوحاً في ظل وجود طرفين عسكريين متصارعين يملكان مشاريع سياسية متباينة، الأول يلتف حول البرلمان في الشرق الليبي، والثاني حول المؤتمر الوطني في الغرب الليبي، اللذان يعكسان في الحقيقة إشكالية الصراع الجيوسياسي التاريخي حول من يقود ليبيا، برقة أم طرابلس ويتنافسون على تحديد العملية الانتقالية وهما معسكر عملية الكرامة في الشرق الليبي ومعسكر فجر ليبيا في الغرب الليبي[١٦].

وانطلاقاً من هذه الأوضاع استقر المشهد العام في ليبيا على تحالفات بين قوى سياسية وعسكرية وعلى اصطفافات يمكن ترجمتها إلى:
١- مجلس النواب برفقة جناح عسكري متمثل في عملية الكرامة يتمركز في شرق البلاد ويقوده المشير خليفة حفتر.
٢- المؤتمر الوطني العام وجناحه العسكري المتمثل في فجر ليبيا يتمركز في غرب البلاد وتقوده مليشيات ثورية وموجودة في طرابلس.

جدول رقم (١) تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية

اسم الدائرة الرئيسية	عدد المقاعد العامة	عدد مقاعد النساء	جملة المقاعد
طبرق	٩	٢	١١
البيضاء	٩	٢	١١
بنغازي	٢٢	٤	٢٦
إجدابيا	١٠	٢	١٢
سرت والجفرة	٧	٢	٩
سبها	١٣	٣	١٦
أوبارى	١٣	٢	١٥
غريان	١٧	١	١٨
مصراته	١٤	٢	١٦
الخمس	١٠	١	١١
طرابلس	٢١	٨	٢٩
العزيزية	٨	١	٩
الزاوية	١٥	٢	١٧
جملة	١٦٨	٣٢	٢٠٠

المصدر: قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٤ بشان انتخابات مجلس النواب .

الفصل الثاني: تحديات التحول الديمقراطي في ليبيا:

المبحث الأول: التحديات الداخلية:

أولاً: التحديات السياسية :

شهدت ليبيا خلافات عديدة على المستوى السياسي بسبب انهيار مؤسسات الدولة بالرغم من وجود ما يسمى بالمجلس الوطني الانتقالي الذي أسسته المعارضة الليبية في ظل الأزمة كحكومة انتقالية مؤقتة لجميع الشعب الليبي إلا أنه فشل في تحقيق تماسك وتلاحم الأجزاء المكونة للنظام السياسي ما جعل المشهد السياسي في فوضى عارمة، حيث تعدد الخلاف في المناطق التي شهدت أزمات سياسية وتطورات إلى نزاع مسلح في مختلف مناطق ومدنالبلاد [١٧] ما أدى إلى التأخير في ملء الفراغ السياسي والإخفاق في إيجاد مؤسسات سياسية قوية تعمل على فك النزاع، بل ظهرت مليشيات وقبائل مسلحة تسعى إلى إزالة النظام القائم وجعل البلاد في دوامة من الصراع[١٨] لقد سمحت انتفاضة ١٧ فبراير فرصة لجماعة الإخوان المسلمين

للتخلص من التهميش في عهد النظام السابق، فقد تحولوا من عدو للسلطة في عهد القذافي إلى شريك حقيقي في حكم ليبيا الجديدة بتتويجهم بالإعلان عن تأسيس حزب العدالة والبناء الذي كان الهدف منه إسقاط الحكومة وتحويل المشهد السياسي إلى مسرح حقيقي للصراع، فالتنافس والصراع حول الشرعية الثورية والشرعية القانونية أفسح المجال لتهديد العملية الديمقراطية عن طريق انتشار الفكر المتطرف الذي يقود البلاد إلى انتشار ظاهرة الإرهاب.

ومع عدم وجود سلطة مركزية في الدولة وانتشار السلاح وعدم الاهتمام بنزع وتفكيك سلاح المليشيات، وإعادة تسريحها وإدماجها، بدأ الصراع في الانتشار على مستوى الدولة الليبية واتخذ العنف أشكالاً متعددة من النزاعات القبلية على الأراضي والطرق التجارية والمناورات الفيدرالية والجهوية على موارد النفط[١٩].

إن الصراعات في ليبيا تمثلت في ثلاثة اتجاهات وهي كالآتي:

١) صراعات مرتبطة بتقسيم السلطة والثروة خاصة بعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٢.
٢) صراعات مرتبطة بشبكات المصالح الاجتماعية والاقتصادية.
٣) صراعات مرتبطة بانتماءات إقليمية التي نظم بها طبيعة وهويات المتصارعين من جهات دينية أو قبلية أو فئوية أو عرقية.

ولعل التشخيص المناسب لتقييد الحالة التي تعيشها ليبيا بعد الثورة بكل ما حوته من تحديات وعدم استقرار لبناء النظام السياسي والدولة، يكمن في معضلة تفتت القوة وانتقالها من الدولة إلى فواعل متعددة سياسية ودينية ومناطقية وقبلية لم تجد في الأطر المؤسسية للسلطة الانتقالية ما يحقق مصالحها، وبالتالي عملت على حيازة القوة عبر امتلاك ظهير مسلح تحول إلى فاعل رئيسي في التفاعلات الجارية في البلاد كل ذلك يحدث في وقت لا توجد فيه أعراف ديمقراطية أو أعراف برلمانية راسخة في البلاد تستطيع من خلالها التحاكم لعملية سياسية ناضجة بها يمكن أن تمضى البلاد إلى الأمام، أضف إلى ذلك حالة من عدم الثقة واليقين حول مسألة الاندماج القومي[٢٠].

ثانيًا: التحديات الأمنية:

ارتكز مفهوم الأمن الوطني لليبيا خلال فترة النظام السابق للمحافظة على النظام السياسي وسبل تعزيزه وتقويته وهناك العديد من المظاهر التي أكدت سيادة هذا المفهوم، نذكر منها تحييد المؤسسة العسكرية وحلها وتشكيل قوات بديلة تحمي النظام واعتماد التجنيد للمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى على المصادر التقليدية كالقرابة، والولاء الأيديولوجي(٢١). حيث كان المواطن الليبي يشعر بوجود أمن وراض عن أداء الأجهزة الأمنية دون أن يعي أن نشاط وحدات الأمن مسخرة بالكامل لحماية النظام من أي مشاكل تتسبب في زعزعة استقراره، وبالتالي ينعكس ذلك إيجابياً على المواطن بحكم أنه جزء مما يتم مراقبته، وإن كان هناك أي خرق أمني يستهدف أمن المواطن فهذا يعطي الأجهزة الأمنية مشروعية القيام بأي من الأعمال غير القانونية لسببين الأول لمعاقبة الفاعل والثاني لإرهاب من يفكر في القيام بمثل هذا العمل مستقبلاً وإن كان النظام السابق يقوم بمثل هذه الإعمال من خلال أجهزة منظمة فإن ما حدث ويحدث الآن يتم من خلال مجموعات مسلحة، قد يكون لها مصلحة كبيرة في عدم تفعيل الأمن(٢٢).

يعد الاستقرار الأمني الأساس الذي تستند إليه عملية بناء النظام السياسي واستقراره وإذا كان التغير في النظام السياسي هو بداية التحول الديمقراطي في ليبيا، فإن التحول قدماً في عملية التغيير والبناء الديمقراطي يبدو أكثر تعقيداً في ظل غياب مؤسسات الدولة لإدارة المرحلة القادمة، مع انتشار كثيف للسلاح ووجود الآلاف من المسلحين الذين يطالبون بالمزيد من المشاركة في القرار السياسي، ويرفضون التخلي عن سلاحهم حتى تلبي مطالبهم المختلفة فتغيير نظام القذافي تطلب حمل السلاح لتغييره وتشكيل قوي مسلحة استمدت قوتها من الدعم الشعبي لها بهدف إسقاط نظام القذافي(٢٣) ولكن مع تطور الإحداث وسقوط الدولة بأجهزتها الأمنية والعسكرية قويت هذه التشكيلات المسلحة، ومع الانفلات الأمني الذي تعرضت له البلاد باتت تلك الجماعات تشكل مصدر تهديد للبلاد وأمنها ومثلت أهم التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في ليبيا(٢٤).

لقد ساعدت عدة عوامل على الانتشار الواسع للسلاح في ليبيا لعل أهمها[٢٥]:

١) البداية المبكرة لعسكرة الانتفاضة في منتصف شهر فبراير ٢٠١١.
٢) ظهور عدد كبير ومتنوع من اللاعبين الرئيسيين على المساهمة فى الإحداث التي شهدتها الانتفاضة الليبية منذ بدايتها.
٣) الدعم الخارجي لبعض القوى والتيارات الفاعلة في الساحة الليبية والذي تضمن تقديم المال والسلاح والمساعدات اللوجستية من ذخائر وإرسال خبراء عسكريين.
٤) اللامركزية المفرطة التي اتسمت بها الانتفاضة الليبية وأدت إلى تزايد عدد كبير من الكتائب الثورية والمليشيات المسلحة.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية

أولاً: التحديات الإقليمية:

في ظل وجود الانفلات الأمني الذي أعقب الإطاحة بالنظام السابق، تحولت ليبيا إلى بؤرة للإرهاب تهدد كل الشمال الأفريقي والدول المجاورة حيث أفرزت الفوضى التي عمت البلاد بعد تدخل حلف شمال الأطلسي ضعفاً وهشاشة للدولة، فقد شكلت مسألة انتشار السلاح وغياب المؤسسة العسكرية والأمنية عوامل خصبة لتنامي قوة التنظيمات الإرهابية الرافضة للدولة فالأزمة الليبية تؤثر على الإقليم العربي والأفريقي وذلك بتأثيرها على الأوضاع الداخلية لدول الجوار لأن ليبيا بعد الأزمة أنتجت مشاكل وأزمات قادرة للامتداد جغرافياً في محيطها سواء العربي أو الأفريقيحيث تشترك ليبيا في حدودها البرية البالغ طولها قرابة 4300كم٢ مع ست دول عربية وأفريقية هي تونس والجزائر ومصر والنيجر وتشاد والسودان وتفتقر هذه الحدود إلى فواصل وحواجز طبيعية، ما يجعل مسألة ضبطها وتأمينها أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلاد بعد سقوط النظام حيث أصبحت الحدود الليبية وخاصة الجنوبية خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية، وأصبحت خاضعة لنفوذ وسيطرة بعض القبائل في تلك المناطق، بسبب عجز الدولة وانهيار أجهزتها الأمنية، وبشكل آخر استخدمت هذه الحدود المترامية الأطراف من قبل المليشيات المسلحة كمصدر

للتمويل، ومستفيدة من تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتهريب السلاح والمسلحين من وإلى دول الجوار.(٢٦)

وكان لدول الجوار الليبي نصيب في هذه التداعيات فقد أفرزت هذه الإحداث التي شهدتها ليبيا جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، من انتشار للأسلحة وانتشار المقاتلين وإلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما أتاح الفرصة للجماعات الإرهابية أن تتحالف مع تجار المخدرات وغيرهم من أجل تمويل نشاطات هذه الجماعات بالأموال والسلاح والمعدات مقابل توفير الحماية وتأمين الطرق لها، ما أدى إلى تهديد استقرار المنطقة ككل، خاصة الدول الهشة أمنياً كدولة مالي أو الدول التى تعاني من صعوبات اقتصادية ونقص في تجهيزاتها المسلحة مثل تونس والنيجر وتشاد. (٢٧)

١ـ مصر:

تعد مسألة ضبط الحدود من أهم التحديات التي تعيق مسار الأمن والاستقرار في ليبيا وبالتالي اكتمال عملية التحول الديمقراطي وقد مثلت الحدود المصرية الليبية نظراً لاتساع مساحتها وصعوبة السيطرة عليها مصدراً لتهريب كميات كبيرة من الأسلحة والمخدرات لمصر الأمر الذي أدى إلى انتشار الجريمة بشكل كبير ومثل تهديداً لأمن مصر واستقرارها كما أن التدخل الدولي في ليبيا يشكل تحدياً في ليبيا وخطراً على الأمن القومي المصري. (٢٨)

إن مصر من أبرز دول الجوار الإقليمي تأثراً بتنامي الجماعات الجهادية، خاصة في ظل وجود تشابكات جغرافية وسياسية وأيديولوجية بين القيادات الإسلامية بين البلدين ما يعني أن ذلك ينعكس سلباً على مصر التي تعاني من مشاكل داخلية أهمها تنامي دور الجماعات الإسلامية في سيناء، ومشاكل الحدود في قطاع غزة(٢٩)

إن المشاكل الاقتصادية التي قد تلحق بالاقتصاد المصري جراء الإحداث في ليبيا وانخفاض التبادل التجاري معها، أو فقدان مئات الآلاف من العمالة المصرية لأعمالهم في ليبيا ما يتطلب من مصر أن يكون لها دور فاعل وحاسم في إدارة الملف الليبي،

بألا تسمح بأن تتم أي عملية تسوية في ليبيا بعيداً عنها لأهمية الملف وارتباطه مباشرة بالأمن القومي المصري[٣٠].

٢- الجزائر:

ولم تكن الجزائر بعيدة عن هذه التطورات حيث اعتبرت الأزمة الليبية من أخطر أزمات المنطقة فنتائج الأزمة سقطت بوجه سلبي عليها جراء تمدد الدولة الإسلامية غرب ليبيا حيث أعلنت حالة الاستنفار القصوى على الحدود بعد تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا واستعدادها لمواجهة احتمال تعرض الجزائر لهجمات إرهابية وأيضًا إلا يتم تصدير الفوضى من ليبيا إلى الأراضي الجزائرية.

كما أن الجزائر اتخذت سياسة وسطية تقضي بالتواصل مع المعسكريين المتنافسين في ليبيا ورفضت أي حلول عسكرية، وأيدت المقاربة المدعومة من أوربا وأمريكا، التي ترى أن تسوية الأزمة الليبية تكمن في دفع جلسات الحوار الوطني الليبي التي ترعاها الأمم المتحدة للخروج بحكومة وفاق وطني.

٣- تونس:

كما تعتبر تونس هي الأخرى من الدول المتضررة من الأزمة فسيطرة الدولة الإسلامية على مدن في ليبيا المجاورة سيهدد استقرار تونس ويجعلها معرضة للخطر وغير قادرة على مجابهته على جميع المستويات مما يدل على استمرار المخاطر الأمنية على تونس من الحدود الليبية التي يمكن السيطرة عليها في الحالات العادية أما في الحالات الاستثنائية فإن عملية السيطرة تكون صعبة في ظل توافد الليبيين وتهريب السلاح والمسلحين وتدفق المهاجرين غير الشرعيين.[٣١]

٤- دول الساحل والصحراء:

أما دول الساحل والصحراء فقد تحولت بلدان الساحل الأفريقي التي تقع على الحدود الجنوبية لليبيا لمجرد بلدان ممزقة وهشة تتنازعها الانتماءات الطائفية والدينية والثورية وغياب مؤسسات الأمن وتوافر السلاح وتدخلاً دولياً مما يشكل مفردات خصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة الذي يوجد حينما تصبح الدولة فاشلة كما حدث في العراق ويحدث في اليمن.[٣٢]

كما أعلنت العديد من التنظيمات المسلحة الإرهابية ولاءها (لداعش) منها جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وكتائب الصحراء في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب وارتباطها بتنظيمات قائمة في دولة مالي والجزائر، ومن أبرز أعمال هذه التنظيمات شن الهجمات المسلحة والتفجيرات الانتحارية التي راح ضحيتها المئات من المدنيين والعسكريين، كما قامت الجماعات الإرهابية بعمليات اختطاف وقتل العديد من الخبراء والدبلوماسيين وبعض العاملين الأجانب في أفريقيا. (٣٣)

كما أسهم التدخل الدولي في نشر الفوضى خاصة على الحدود التي أصبح تأمينها أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلاد، وهذا ما يجعلها مكاناً مناسباً لأسواق السلاح والمخدرات والاتجار غير المشروع، كما أصبحت ليبيا منطقة انتشار للجريمة المنظمة عبر الحدود ومنطقة جاذبة للعمليات الإرهابية التي تشكل خطراً على الدول المجاورة ودول أوروبا والعالم بالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقاً سيكون هناك عدة عوامل أخرى لها انعكاسات عميقة ومتنوعة على حاضر ليبيا ومستقبلها، فالطابع المسلح للانتفاضة أسهم في انتشار السلاح وتشكيل عدد كبير من الكتائب المرتبطة بتنظيمات إرهابية خارج حدود الدولة ما يصعب من قدرة الهيئات الانتقالية والمؤقتة على السيطرة عليها ودمج أعضائها في الجيش والمؤسسات الأمنية، الأمر الذي يهدد استقرار البلاد، ويجعل الانتقال إلى الديمقراطية فيها أكثر تعقيداً وكلفة. (٣٤)

ثانيًا: التحديات الخارجية

١ـ الولايات المتحدة الأمريكية:

تلعب منطقة شمال أفريقيا وخاصة ليبيا دوراً مهماً على الساحة الدولية نظراً لثرواتها وموقعها الجغرافي وقد نالت أهمية كبيرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سواء من الناحية السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية. (٣٥)

برز الصراع الأمريكي على ليبيا من خلال أهداف عدة ومحددات انتهجتها في سياساتها المختلفة تجاهها، إذ تتجه الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف داخل القارة الأفريقية أبرزها دفع عملية إندماج الاقتصاد الأفريقي بالعالمي عن طريق التبادل التجاري إضافة لتشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة، وبما أن ليبيا جزء

من القارة الأفريقية التي أصبحت تحت أنظار القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية كمجال جديد للتنافس بينها.

تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز قبضتها، والسيطرة على الموارد الاستراتيجيه للقاره الإفريقية وعلى رأسها النفط وتشعر بالقلق إزاء التهديدات التى تتعرض لها هيمنتها فالمنطقه وعليه فانها تعمد كما هو الحال فى الشرق الأوسط إلى الدفاع عن هيمنتها وتوسيعها من خلال التدخل العسكرى تحت ذرائع كثيرة منها، تعزيز الديمقراطيه وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب.

وبالنظر لمساهمتها في الإنتاج العالمي للنفط، فإن أمريكا تسعى للسيطرة على مناطق تواجده لاستكمال سيطرتها على المخزون العالمي للنفط وبالتالي تقويض النفوذ الأوربي، الصيني والروسي، وإيقاف توسعها اقتصادياً واستراتيجياً في المجال الدولي وفي إطار أن التحكم في الطاقة على مستوى الإنتاج وبالأخص خطوط الإمداد يعتبر مصدر القوة في العلاقات الدولية بعد أن كانت ترتكز على جانبي الترسانة العسكرية في فترة الحرب الباردة.[٣٦]

٢- روسيا:

تعتبر روسيا من بين الأطراف الدولية التي تتنافس على المناطق الاستراتيجية بمفهومها الجيوبوليتكى المتضمن بعدي، الموقع والمورد، فهي مهتمة بليبيا لاعتبارات اقتصادية وتجارية لأنها توفر لها إمكانية إنعاش اقتصادها خارج المحروقات، في إطار بحثها عن مناطق معتدلة وسعيها للحصول على صفقات تجارية بمناطق بعيدة عن تلك التي تتميز بالتنافس الدائم بينها وبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وحماية الاقتصاد من أزمة الطاقة التي تميزت بانخفاض الأسعار في السوق الدولية وتأثيرات ذلك على الدول المنتجة وكذلك تعتبر روسيا أن ليبيا بوابة لدخول إفريقيا وفرصة لتحديد حلفها الدولي المتكون من إيران وسوريا فليبيا، وحماية أكثر من ١٥ مليار دولار من استثماراتها بليبيا منذ عهد القذافي وهذا ما يتيح لها بسط نفوذها في المجال الدولي في إطار سعيها لتحقيق السيادة العالمية، وذلك بالتركيز على البحر

المتوسط لتضييق الخناق على الاتحاد الأوروبي وكذلك لاعتبار أن غياب السواحل لروسيا يمثل نقطة ضعف جغرافية تعاني منها باستمرار. (٣٧)

٣- الدول الأوروبية:

أما على الصعيد الأوروبي لايمكنإغفال هواجس الدول الأوروبية ومخاوفها مما يدور من حراك وتطورات فالمنطقه محل هيمنتها واستغلالها وما يمكن أن تكون له من تداعيات على مصالحها وحرصها على أن تكون مثل تلك الأحداث تحت طائلة تأثيرها حتى لاتفقدالسيطره على مناطق امتيازاتها ونفوذها فقد شكلت التحولات التي مرت بها منطقة شمال إفريقيا خلال هذه السنوات التي مضت فرصة مواتية للتنظيم لتطوير آليات عمله ولنشاطاته العابرة للحدود والذي يتعدى حدود الدول إقليمياً ودولياً ومع تنامي وصعود الدولة الإسلامية في العراق والشام، وطموحاتها تتجاوز حدودها إلى منطقة المغرب العربى خاصة في ليبيا بسبب الفراغ الأمني وغياب الجيش الوطني. (٣٨) وبالتالي أصبحت تشكل تهديداً على الدول الغربية، فنشاط التنظيم في ليبيا ينفذ هدفه الاستراتيجي الذي يقوم بزعزعة استقرار الغرب فيما يعد أكثر النقاط ضعفاً عبر تهريب اللاجئين من دول أفريقيا جنوب الصحراء عبر ليبيا إلى السواحل الأوروبية، بالإضافة إلى إن زيادة الاقتتال بين عشرات المليشيات داخل ليبيا وعلى حدودها يؤدي إلى تدفق المهاجرين إلى دول جنوب أوروبا، إضافة إلى التخطيط للقيام بهجمات خارجية في البلدان الغربية، وكذلك حجم التهديدات الإلكترونية المرتبطة بالتطرف، فحجم النشاط الإلكتروني الذي يمارسه تنظيم الدولة من الأمور المقلقة التي لها أبعاد استراتيجية ومدى خطورته مستقبلاً ضمن شتات الإرهابيين الأجانب التي تتسم بالتنوع والانتشار، وبالتالي يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وخطراً واضحاً على الفئات السكانية الأكثر عرضة، حيث تسبب في مقتل وإصابة أعداد كبيرة من الأفراد، ما يعني تكاتف الجهود من أجل مواجهة التطرف الديني في العالم الإسلامي والذي يشكل انعكاساته على المستوى الدولي. (٣٩)

الخاتمة:

إن التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي في ليبيا كثيرة وخطيرة ولقد تبين من خلال هذا الفصل أن من أهم التحديات التي تواجه مسيرة التحول الديمقراطي في ليبيا هي التحديات الداخلية والتحديات الخارجية هذه هي أبرز التحديات التي من شأنها التأثير في مرحلة التحول الديمقراطي القادمة.

إن فرض نجاح العملية الديمقراطية فى ليبيا مرهون بتجاوز التحديات والعقبات التى تقف أمامها، وكذلك إذا توافرت الشروط والضمانات لنجاح هذا التحول المأمول، فى المدى القصير أو البعيد، ولكن المهم أن يسلك ذلك التحول المسار الصحيح عبر إقامة نظام ديمقراطى حديث وفاعل، يسهم فى تغيير واقع الشعب الليبي إلى ماهوأفضل، وإن كان هذا الهدف يتعلق أيضًا بحقيقة ان الليبيين لم يصلوا بعد إلى تبنى رؤية مشتركة لمجتمع ديمقراطى ممثل للجميع.

إن التحول إلى دولة ديمقراطية ذات مؤسسات دستورية راسخة قد لا يتحقق سريعاً ما لم يجلس كل الليبيين ويلتقون ليتناقشوا ويتدارسوا أمورهم بينهم بكل حرية وشفافية وذلك سيمهد الطريق لبناء دولة الديمقراطية الدولة العصرية التي ينشدها كل الليبيين.

المراجع:

(١) توفيق إبراهيم حسنين ، التحول الديمقراطي من منظور عربي، الديمقراطية، العدد ٤٩، ٢٠١٣، ص٢٢.
(٢) حسين عبدالخالق، معوقات الانتقال الديمقراطي، الديمقراطية، العدد ٤٣، ٢٠١١، ص٣٥.
(٣) توفيق إبراهيم حسنين، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، قضايا وإشكاليات السياسة الدولية، العدد ١٤٢، ٢٠٠٠، ص٥٥.
(٤) محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، العدد ٤٣٢، ٢٠١٥، ص٢٤.
(٥) محمد زاهى بشير المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، القاهرة، مركز دار الأمين للنشر والتوزيع ١٩٩٥.
(٦) عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات في المسألة الديمقراطية بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠.

(٧) مصطفى عبد الله خشيم، تأثير عملية التحول الديمقراطي على الثقافة السياسية ثوار ١٧ فبراير في ليبيا الجديدة بنغازي، دار الكتب الوطنية ٢٠١٣.

(٨) محمد صالح شطيب، أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية ٢٠١٣.

(٩) انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا ٢٠١٢ مركز كارتر

www/cartercenter.org/resources

للمزيد انظر:

قانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام.

قانون رقم (١٣) بسنة ٢٠١٣ بشأن العزل السياسي.

قانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٣ بشأن العدالة الانتقالية.

(١٠) نفس المرجع السابق.

(١١) مصطفى عبد الله خشيم، انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا، مسار التحول الديمقراطي

www/causiorg.16/Homepublication.2012

(١٢) مصطفى عبد الله خشيم، الآفاق الديمقراطي في ليبيا الجديدة، ٢٠١٢

www/Libya.elmostakbal.net/archive/author.2012

(١٣) حسين يوسف القطروني، الأداء التشريعي للسلطات الانتقالية في ليبيا (٢٠١١-٢٠١٦) دراسة نقدية لتشريعات مرحلة الانتقال السياسي، خالد خميس السمات (محرر) في دراسات عربية في العلوم السياسية، بنغازي منشورات جامعة بنغازي ٢٠١٧، ص٦٥.

(١٤) خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، في مسارات متشابكة إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٥)، ص٦٥.

(١٥) أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين، مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٣، ٢٠١٧، ص ص ٩-١٠.

(١٦) فيرجين كولومبينه، الانتخابات والصراع المسلح في خضم التنافس على السلطات في ليبيا ما بعد القذافي، مجلة سياسات عربية، العدد ١٨، ٢٠١٦،ص ص ؤ٩٥-١٠٢.

(١٧) آمنة محمد علي، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١٧، ٢٠١٧، ص٣٥.

(١٨) محمد زاهالمغيربي، نجيب الحصادي، التحول الديمقراطي في ليبيا، تحديات رسالات ٢٠١٥..www.boopsresearch.ore/onelyses

(١٩) علي عبد اللطيف، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، مجلة سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث، ٢٠١٣ص٢٠.

(٢٠) كمال القصير، ليبيا تنامى صراع المصالح الضيقة والكيان الهش، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٣. www.studies.aljzeera.net.

انظر: محمد الراجحي، ندوة الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا سيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة ٢٠١٤

- الانقسامات الاجتماعية والسياسية وعملية السلام في ليبيا، انظر الرابط:

www.marsad.ly/ar.2015.

- الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمن أنظر الرابط -www.carnegie mec.org/publications.

(٢١) يوسف الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣، ص٢٨.

(٢٢) رفعت سعيد، الثورات العربية، محاولات الانتشار وعوامل الإحباط، شؤون عربية العدد ١٥٦، ٢٠١٣، ص٣٨.

(٢٣) عبيد إيجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في أفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات www.studies.aljazeera.net, 2017.

(٢٤) مجموعة الأزمات الدولية ICG، تقف معاً منقسمين استمرار الصراعات في ليبيا، أنظر الرابط، ٢٠١٧:www.crisisgroup.org/ar/middle.est.dorth

(٢٥) كامل عبد الله، عسكرة القبيلة دور السلاح في إشعال الصراعات في ليبيا

www.horiyatlibya.blogspot.com.2012.

(٢٦) السنوسي بسيكري، الأزمة الليبية ودول الجوار، مواقف وحسابات، أنظر الرابط www.studies.aljezeere. net/er/2017

(٢٧) خالد حنفي على، أبعاد وجهود وتسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات www.studies. aljzeera.not.٢٠١٧

(٢٨) محمد محسن أبو النور، العلاقات المصرية الليبية 2011-2014 ، صراع الحدود والأمن والسياسة، مجلة رؤية تركية العدد 3، 2014، ص ص57-64

(٢٩) خالد حنفي، الجوار القلق، تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية السياسة الدولية، العدد 188، 2012، ص.ص112-119

(٣٠) محمد عبد الحفيظ الشيخ، أثر التدخل الخارجي على الثورة الليبية 2011، شؤون عربية ، العدد ١٦٢، ٢٠١٥ ، ص ص182-183

(٣١) محمد عبد الحفيظ الشيخ، دور التغير الداخلي في تفادي الانخراط في الأزمة الليبية، مجلة شئون عربية، العدد 166، 2016، ص 67.

(39) Johan Brosche and Daniel Rothhart violent coniet and peace the continuing crisis in Darfor 2013

(٣٣) نادية ليثين، فتحية ليثين، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، السياسة الدولية، العدد 2011/1/83 ص ص ، 24-29

(٣٤) رشيد خشانة، تداعيات الأزمة الليبية على الجوار، مصر أولاً ثم تونس، مستقبلاً ارتدادات الانفجار. www.alheyat.com./Articles/2017

(٣٥) مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، السياسة الدولية، العدد 184، 2011، ص ص36-41.

(٣٦) يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، المستقبل العربي، العدد 431، 2015، ص 7-21.

(٣٧) مركز الناظور للدراسات، خفايا الوعد الروسي لليبيا بالتسليح مقابل شرط النفوذ www/ewanlibya.ly/news/news.espx2017

(٣٨) على زياد، التنافس والصراع بين القوى العالمية على مصادر الطاقة انظر الرابط www/alsouria.net/content2017

(٣٩) وكالة تسنيم الدولية للأنباء، الغرب بمقتضى من سيطرة حفتر على الموانئ النفطية الليبية www/tasnim news.com/ar/news/2016